التقرير السنوي 2022

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

هوية أردنية ... رؤية عالمية

Jordanian Identity ... Global Vision

المحتويات

- أسرتنا : هوية أردنية ....رؤية عالمية
- محطات مضيئة خلال العام
- كلمة الأمين العام
- انجازاتنا خلال العام

أولاً: مجال حماية الأسرة من العنف

ثانياً: مجال الإرشاد الأسري

ثالثاً: مجال كبار السن

رابعاً: مجال الطفولة

خامساً: مجال التشريعات

سادساً: مجال التخطيط والدراسات

سابعاً: مجال الاتصال والإعلام

ثامناً: مجال التطوير المؤسسي

- مواردنا المالية
- إصدارتنا

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

هوية أردنية ... رؤية عالمية
Jordanian Identity ... Global Vision

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١، وترأس مجلس أمنائه صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، وجاء بهدف تحسين مستوى معيشة حياة الأسرة الأردنية وحياة أفرادها سواءً أكانوا أطفالاً أو شبابًا أو نساءاً أو كبار سن.

إصدارات المجلس خلال العام ٢٠٢٢

محطات مضيئة خلال العام

- جائزة المؤسسات الصديقة للطفولة في المنطقة العربية لعام ٢٠٢٢؛ التي حازها المجلس تكريماً لدوره الريادي في تنفيذ المبادرات والبرامج والمشاريع التي من شأنها تحقيق المصلحة الفضلى للطفل والمجتمع.
- إقرار قانون حقوق الطفل وصدورة بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٢.
- تقرير العشرون عاماً من العطاء والانجاز والذي يستعرض انجازات المجلس خلال العشرين عاماً.
- المؤتمر الوطني الأول للطفولة المبكرة، ومشاركة ما يقارب (٢٥٠) مشارك ومشاركة من مختلف المؤسسات الوطنية والخبراء والمختصين.
- الخطة التنفيذية لمصفوفة الاولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الاسري وحماية الطفل للاعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣.
- الدراسة الوطنية للعنف ضد الأطفال.
- حملة "هم بركتنا" الخاصة بفئة كبار السن وبث رسائلها عبر شاشات الديجيتال المنتشرة في مناطق العاصمة؛ حيث بلغت نسبة المشاهدات للحملة"٣٧٧٧٧٧٨".
- إطلاق تطبيق "أُسرتي" المعني بالطفولة والهادف لتنمية المهارات الذهنية للأطفال .
- حملة لحشد الدعم لإقرار قانون حقوق الطفل ومختلف القضايا التي تناولها.

ثامناً:
مجال التطوير المؤسسي

يسعى المجلس بشكل دوري لرفع كفاءة موظفيه في شتى المجالات من خلال عقد مجموعة من الدورات التدريبية التي تضمن تطوير مهاراتهم مما ينعكس إيجابًا على عمله. وخلال العام، وانطلاقًا من دور البحث العلمي في خدمة القضايا التي يعمل عليها المجلس تم تنفيذ برنامجًا تدريبيًا حول مهارات البحث بشقيه الكمي والنوعي في القضايا الاجتماعية بالتعاون مع منظمة GAGE.
كما قام المجلس وبالتعاون مع البنك الدولي بعقد دورة تدريبية لعدد من موظفي المجلس حول تعديل السلوك ولأهمية تطوير المهارات اللغوية لدى العاملين في المجلس وبحسب ما تقتضيه طبيعة عملهم تم تنفيذ برنامجين تدريبيين حول مهارات الكتابة باللغة الإنجليزية وأساسيات اللغة بالتعاون مع مركز نيل للتدريب.

مواردنا المالية

- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- اللجنة الدولية للاغاثة (IRC)
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- الحكومة الكندية من خلال جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا (WUSC).
- بلان انترناشونال (plan International).
- المنظمة الإيطالية (AIDOS

سابعاً:
الاتصال والإعلام

خلال العام ٢٠٢٢ وبعد مرور عشرين عامًا على مسيرة المجلس، تخللها العديد من الإنجازات في كافة المجالات التي يعمل عليها؛ تم بلورة تلك الإنجازات من خلال إعداد تقرير ضم ما قدّمه الوطني خلال هذه المسيرة الحافلة بالعطاء والإنجاز. وكان ختام العام بنيل المجلس جائزة المؤسسات الصديقة للطفولة؛ تكريمًا لدوره الريادي في تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج والمشاريع التي من شأنها تحقيق المصلحة الفضلى للطفل والمجتمع، بالإضافة إلى تسليط الضوء على نماذج عربية أسهمت في إحداث تغيير في مجال حماية الطفل والأسرة.

ونظرًا لأهمية حشد الدعم لمختلف القضايا الأسرية؛ ومنها قضايا حقوق الطفل، والدور الذي يؤديه الإعلام الجديد في توصيل الرسالة وإتاحة الفرصة للجمهور بالمشاركة في المحتوى من خلال التغذية الراجعة وردود الفعل حول المحتوى المنشور والذي يسمح لصانع المحتوى بتعديله وتجويده؛ فقد تم التعاون مع مديرية التطوير التشريعي في حشد الدعم المجتمعي لإقرار قانون حقوق الطفل؛ ضمن حملة إعلامية تم خلال بث نصوص مواد القانون، والتي تفاعل معها ما يقارب المليون متابع عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس.

ولأهمية الاستفادة من مخرجات التكنولوجيا الحديثة وبما يُحقق التكاملية بين مجالات عمل المجلس، أطلق نهاية العام تطبيق **"أسرتي"**، والذي يُعد تطبيقًا تربوياً تفاعلي للأهل والطفل، يُقدم مجموعة من الأنشطة الذهنية التفاعلية التي من شأنها تطوير مهارات الطفل وتعزيز قدراته الذهنية

وقام المجلس ببلورة رسالته من خلال التعاون بينه وبين المؤسسات الإعلامية الوطنية، من إعلام مرئي ومسموع، مكتوب وإلكتروني، بالإضافة إلى تنفيذه لمجموعة من الحملات الإعلامية التي تحمل رسائل عديدة تصب في مجالات عمله؛ نظراً للقوة التأثيرية التي تؤديها تلك الوسائل على الجماهير، كما وتم نشر ما يُقارب(٧٠) تقريرًا مكتوبًا في وسائل الإعلام المكتوبة والمواقع الإخبارية، وإجراء(٣٠) مقابلة إذاعية وتلفزيونية فيما يتعلق بالمجالات التي يعمل عليها المجلس من(طفولة،كبار سن، إرشاد أسري، الحماية من العنف، والسياسات والتشريعات)، فضلا عن إعداد الفيديوهات التي تُوثق إنجازات المجلس في هذه المجالات.

كلمة الأمين العام

بعد مرور عشرين عامًا على تأسيس المجلس، تُوجت جميع إنجازاته خلال هذه المسيرة في تقرير "عشرون عامًا من العطاء والإنجاز" والذي تضمن جميع الخطوات التي خطاها المجلس في مجالاته كافة سواء أكانت في (الطفولة، الإرشاد الأسري، الحماية من العنف، كبار السن، التطوير التشريعي، التخطيط والدراسات، والتطوير المؤسسي) ليأتي عام ٢٠٢٢ مكملاً لهذه الانجازات.

ولعلّ أهم الانجازات خلال العام ٢٠٢٢ إقرار الحكومة الأردنية لقانون حقوق الطفل رقم (١٧) للعام ٢٠٢٢، والذى يُعد إنجازًا وطنيًا واستثمارًا لجميع أطفال الاردن؛ ليتمتعوا بكافة حقوقهم وبما يحفظ طفولتهم؛ حيث أوكل القانون للمجلس الوطني لشؤون الأسرة مهمة إعداد التقارير الدورية والدراسات الفنية عن حالة حقوق الطفل في الأردن بشكل عام، وتشكيل اللجان المختصة والفرق الوطنية وفقاً لما يتضمنه التقرير.

وتأكيدًا على دور المجلس في هذا الجانب؛ فقد حاز نهاية العام٢٠٢٢على جائزة المؤسسات الصديقة للطفولة والتي تنظمها جامعة الدول العربية سنويًا؛ لاستقطاب مشاريع وبرامج لتعزيز وتحسين واقع الطفولة في المنطقة العربية، كما أنّ نيل المجلس للجائزة جاء تقديرًا لجهوده المبذولة في تعزيز مكانة الأسرة والحفاظ على موروثها القيمي والحضاري.

وانطلاقًا من دور المجلس واعتبار حماية الطفل أولوية أولى من أولوياته قام بإجراء تجربة للمحاكمة والتحقيق عن بُعد من خلال استخدام تقنية الربط التلفزيوني المغلق داخل محكمة الجنايات الكبرى ودائرة الإفتاء العام وإدارة حماية الأسرة والأحداث. وفي مجال حماية الأسرة من العنف؛ فقد تم إطلاق الخطة التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام(٢٠٢١-٢٠٢٣)، والتي تُمكن من الوصول إلى مجموعة منسقة من الخدمات متعددة القطاعات والمتمثلة بقطاع الصحة، الخدمات الاجتماعية،الشراكة والتنسيق والشرطة والعدالة.

وعن اهتمام المجلس بقضايا كبار السن فقد بدأ بتقييم الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن للأعوام ٢٠١٨–٢٠٢٢؛ بهدف الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها وتقوية نقاط الضعف، بما يضمن شيخوخة إيجابية ومستوى معيشي أفضل لهذه الفئة، إضافة إلى صدور تعليمات الانتفاع والإنفاق للمسنين من حساب رعاية المسنين لسنة ٢٠٢٢.

وجاء سعي المجلس الوطني لشؤون الأسرة منذ بدايات تأسيسه لأن ترتكز برامجه وخططه ومبادراته على أسس علمية وبيانات إحصائية، وعليه فقد توجه لإعداد تقارير دورية تصف أحوال الأسر الأردنية والأسر اللاجئة كذلك وفق مجموعة من المحاور؛ لتكون نتائج هذه التقارير منطلقًا لصانعي القرار وواضعي السياسات للبناء عليها بما يضمن تحسين أحوال الأسر وتحقيق استقرارها.

ختاماً؛ نأمل بأن تكون جميع هذه الإنجازات تصب في مصلحة أسرنا الأردنية، ولا يسعنا أيضاً إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة الفرق والمؤسسات الوطنية والدولية، ولابنائه وبناته من العاملين فيه على جهودهم المستمرة ليستمر المجلس في عطائه، مؤكدين حرصنا على مواصلة العمل بنهج تشاركي ليبقى مظلة لتنسيق كافة الجهود المعنية بشؤون الأسرة الأردنية. داعيّن اللّه العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه مصلحة أبناء وطننا العزيز في ظل مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني بن الحسين المعظم –حفظه اللّه ورعاه–.

الأمين العام
الدكتور محمد مقدادي

خامساً:
مجال التشريعات

عمل المجلس في المجال التشريعي على العديد من المشاريع خلال العام ٢٠٢٢ كان ابرزها المتابعة مع الجهات الحكومية والبرلمانية لإقرار قانون حقوق الطفل كما تم اجراء العديد من الاجتماعات واستمرار المتابعة والتنسيق حتى إقرار القانون وصدورة بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٢ وبذلك يعتبر أحدث قانون يخص الطفل على المستوى الوطن العربي ويتضمن نصوص قانونية متخصصة وذات نوعية من حيث الخدمات المقدمة، هذا وعقد المجلس جلسة تدريبية موسعة بقرى الاطفال للتوعية والتدريب على القانون حال نفاذه لعدد (٣٠) مشارك بشهر حزيران.
وضمن مشروع عدالة الاحداث قام المجلس بعقد الاجتماعات الدورية للجنة الوطنية للاحداث التي شكلت برئاسة المجلس، وتم مناقشة جميع الاعمال المطلوبة حسب اختصاصها، كما تم تدريب أعضاء اللجنة وعددهم "١٨" متدرب على دورة تدريب مدربين كتدريب متخصص يضمن استدامة اعمال اللجنة والخروج بأعمال وطنية ذات نوعية من اشخاص مؤهلين، وتم متابعة وتقييم الخطة التنفيذية لعدالة الاحداث للاعوام ٢٠٢١-٢٠٢٤ كما عملت اللجنة على تقييم الاستراتيجية الوطنية لعدالة الاحداث للأعوام (٢٠١٧-٢٠١٩) من خلال ورشتي عمل بشكل متخصص لغايات البدء بتحديثها بالعام ٢٠٢٣.

وحسب قانون الاحداث رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ بما ورد بالمادة ٢٤ منه حول التدابير البديلة للاحداث الجانحين؛ وقع المجلس مذكرة تفاهم مع وزارة التنمية الاجتماعية والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب لغايات الاحالة للاحداث للفئة العمرية (١٦-١٨) سنة، وبدراسة الاحتياجات الوطنية تم العمل على اعداد الدليل الارشادي للتدابير غير السالبة للحرية للاحداث، وتم تدريب (٢٥) مشارك من الجهات المعنية، واعداد الدراسة التحليلية للتدابير غير السالبة للحرية، والملخص التنفيذي للدراسة التحليلية للتدابير غير السالبة للحرية والتي تم تعميمهم على الشركاء وتجدر الاشارة أن هذه الاعمال تمت بصيغة تشاركية من خلال ورشات العمل اللازمة للمشروع ومن ضمنها ورشة تفعيل مذكرة التفاهم مع الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب وضمت الجهات الشريكة بمذكرة التفاهم ومندوبين عن المجلس القضائي التي شارك بها (٢٣) مندوب.
وبخصوص مدى التزام الاردن واظهار منجزاته على المستوى الدولي عمل المجلس على متابعة التقرير السادس لحقوق الطفل والمعد مسبقا من خلاله وعلى تحديثه من خلال اعداد تقرير الرد على قائمة التساؤلات المرسلة من لجنة حقوق الطفل وذلك بعد صدور تعميم رئاسة الوزراء لتجهيز الرد بما يضمن اظهار المنجزات الوطنية بما يخص الطفل لسعي الأردن المستدام بتطوير منظومة حقوق الانسان وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.

كما عمل المجلس على تجهيز غرف ربط تلفزيوني ما بين الهيئة الحاكمة بمحكمة الجنايات الكبرى المختصة بقضايا الاطفال ومدعي عام الجنايات الكبرى وقسم حماية الأسرة والاحداث لوسط وجنوب عمان وعند تشغيل الأجهزة شارك بالفعالية ما يقارب (٣٠) مندوب من الجهات الشريكة بالانفاذ لغايات رفع القدرات عند التطبيق العملي.

الرسالة...الرؤية...القيم

رسالتنا

المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها الحضاري

رؤيتنا

بيئة معززة تُمكن الأسرة الأردنية من تحقيق استقرارها ورفاهها.

قيمنا

- الشفافية والمصداقية.
- الريادة.
- الخبرة والكفاءة.
- الابتكار.
- المنهج العلمي.
- الجودة والتحسين.
- المتابعة والتقييم.

الحاكمية

يضم مجلس الأمناء وزراء الوزارات التالية: (وزارة التربية والتعليم، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية)، ومدير الأمن العام، إضافة إلى عدد من الذوات بصفاتهم الشخصية. حيث يعمل مجلس أمناءه على رسم السياسات والإستراتيجيات وإقرار الخطط اللازمة لتنفيذها، وينبثق عن هذا المجلس لجنة تنفيذية: تتولى عدد من المهام المنصوص عليها في قانون المجلس. وتقوم الأمانة العامة: والتي يرأسها أمين عام المجلس ومكونه من جهاز إداري من موظفين بالقيام بعدد من المهام المنصوص عليها في قانون المجلس.

رابعاً:
مجال الدراسات والتخطيط

قام المجلس، ونظراً لأهمية توفير قاعدة معلوماتية زاخرة بالبيانات الإحصائية التي تُعد رافداً لصانعي القرار في صياغة السياسات والخُطط والبرامج لتحسين مستوى حياة الأسر بإعداد الدراسات وأوراق السياسات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف.

واستكمالاً لهذا الدور؛ جرى خلال العام ٢٠٢٢ التوافق على منهجية إعداد التقرير الدوري الثالث لأحوال الأسرة الأردنية ضمن مجموعة محاور تمثلت بالمحور الصحي، التعليمي،الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية، على عينة بلغ عددها(١٥٠٠) أسرة لتنفيذ استطلاع الرأي والحصول على نتائج علمية دقيقة وبناء الخطط وتحديد الأولويات الوطنية؛ للارتقاء بأحوال الأسر الأردنية.

ومن الجدير بالذكر بأنّ ما يقوم المجلس بتنفيذه من برامج ومبادرات وخطط جميعها يستند إلى دراسات علمية وبيانات تُحدد القضايا الأسرية ذات الأولوية؛ للعمل على كل ما من شأنه تحسين حياة الأسرة،

ولم يغفل المجلس عن وجود قاعدة بيانات تصف أحوال الأسر اللاجئة في الأردن، وعليه جاء التوجه وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإعداد تقرير دوري يصف أحوال هذه الأسر، ليتم اقتراح مجموعة من التوصيات بناءً على النتائج تتعلق بالتدخلات المطلوبة للاستجابة لأولويات تلك الأسر والفجوات في الخدمات المقدمة. وخلال العام ٢٠٢٢ قام المجلس وبالتعاون مع(١٤) مؤسسة وطنية ودولية ممن يُمثلون أعضاء اللجنة الفنية لإعداد التقرير الدوري الثاني لأحوال الأسر اللاجئة ؛ حيث تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من(١٢٢٤) أسرة لاجئة في محافظات؛ العاصمة وإربد والزرقاء والمفرق ومخيمي الزعتري والأزرق، كما تم توظيف المنهج الكيفي في الدراسة من خلال عمل مجموعات تركيز تشكلت من (٧٥) مشاركًا من الأسر اللاجئة في الأردن.

كما وتم عقد المؤتمر الوطني الأول للطفولة المبكرة، بمشاركة أعضاء الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة وبالتعاون مع مؤسسة بلان انترناشونال والجمعية الملكية للتوعية الصحية وبدعم من مؤسسة بيرنارد فإن ليير، وبحضور (٢٠٠) مشارك ومشاركة ؛ حيث تناول المؤتمر الحديث عن واقع هذه المرحلة في الاردن في قطاعات الصحة والتعليم والحماية وغيرها، وفرص تحسينه للارتقاء بهذه المرحلة باعتبار أن الأطفال في الفئة العمرية من(٠-٩)سنوات، يُمثلون خُمس سكان المملكة.

وضمن هذه المرحلة؛ فقد أولى المجلس قطاع الحضانات أهمية بالغة؛ إيمانًا منه بدور بيئة الحضانة في تنمية مهارات الطفل وتوسيع مداركه وبناء شخصيته؛ وعليه فقد تم إعداد مسودة لنظام جودة الحضانات، ووضع هذا النظام على تطبيق إلكتروني لتحديد نقاط القوة والضعف لجودة الحضانة، وذلك ضمن مشروع تنمية الطفولة المبكرة/ برنامج أهلًا سمسم المنفذ بالتعاون مع اللجنة الدولية للإغاثة.

وضمن اللجان التي عُنيت بالطفولة؛ اللجنة الوطنية للحد من زواج من هم دون ١٨ عامًا، وجاءت أبرز توجيهات اللجنة في ضرورة التركيز على الجانب التوعوي والإرشادي من خلال إعداد وثيقة توعوية حول زواج هذه الفئة.

ولأهمية تأهيل مقدمات الخدمة والعاملات في مهنة حاضنة الأطفال ورفع كفائتهن في هذا المجال، تم توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس ومؤسسة التدريب المهني لتنفيذ أنشطة المشروع المتعلقة بعقد دورات تدريبية على مهنة مربية الأطفال ومنحهن شهادة مزاولة المهنة، فخلال العام جرى تدريب(١٤٢) فتاة على المنهاج، و(١٨) فتاة من أمانة عمان، جامعة البلقاء التطبيقية،مؤسسة جهد، ومربيات من القطاع الخاص على الدليل التدريبي لتدريب وتأهيل مقدمات الرعاية في الحضانات على مهارات الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل(١٧) مدربة من مؤسسة التدريب المهني على أساسيات تدريب المدربين.

واستكمالًا لهذه الجهود التي تصب في مصلحة الطفل وتوفير بيئة داعمة ومعززة له، شُكلت لجنة مكونة من(١١) عضوا كممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والمجلس الوطني لشؤون الأسرة وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية واللجنة الدولية للإغاثة؛ لتطوير البرنامج لرفع كفاءة مهنة حاضنة/مربية أطفال، بالإضافة إلى عقد ورشة إعداد وبناء المعايير المهنية المعتمدة للمهنة وبمشاركة(٢٢) مشاركًا ومشاركة.

مجلس الأمناء

- صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة/رئيس مجلس الأمناء.
- معالي الدكتور رجائي صالح المعشر/ نائب الرئيس.
- معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي.
- معالي وزير الأوقاف و الشؤون والمقدسات الإسلامية.
- معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- معالي وزير التربية والتعليم.
- معالي وزير الصحة.
- معالي السيد نبية شقم.
- عطوفة مدير الأمن العام.
- عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي.
- عطوفة الدكتور محمد مقدادي/ أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- سعادة العين فاضل الحمود.
- سعادة الأستاذة الدكتورة عبير دبابنة.
- سعادة الدكتورة سوسن المجالي.
- سعادة الدكتور مؤمن الحديدي.
- سعادة الدكتورة أدب السعود.
- سعادة الدكتورة ناديا السرور.
- سعادة الدكتورة إيمان العواملة.

ثالثاً:
مجال كبار السن

سعى المجلس لحشد الدعم لقضايا كبار السن، باعتبارها من الفئات الهامة والتي لابدّ من أن تحظى بالعناية والاهتمام ومن الضرورة الالتفات لقضاياها. وفي هذا الجانب؛ وبناء على توصية الدراسة التقييمية لدور رعاية كبار السن التي أجراها المجلس خلال العام الماضي؛ فقد جاء التوجه في العام ٢٠٢٢ لإعداد دليل إجرائي للعاملين في هذه الدور والذي يهدف إلى تنظيم إجراءات سير العمل الخاص بتقديم الخدمات المقدمة لكبار السن في دور الرعاية.

وخلال العام؛ بدأ المجلس، وبالتعاون مع منظمة الاسكوا؛ بتقييم الاستراتيجية الوطنية لكبار السن لكبار السن وخطتها التنفيذية للأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ حيث تم الخروج بتقرير تناول أبرز انجازات المؤسسات الوطنية في تقديم الخدمات،وأبرز المعيقات التي واجهت المؤسسات في تنفيذ أنشطة الخطة.

ومع الانتشار الواسع للتكنولوجيا الحديثة وجعلها في متناول جميع الفئات العمرية، وهذا بدوره ينعكس بشقيه الإيجابي والسلبي على مستخدمي الوسائل التكنولوجية وخاصة الذين ليس لديهم معرفة معمقة واطلاع واسع في تمييز الحقيقة من غيرها بحسب المحتوى المنشور، تم تنفيذ حلقات توعوية لكبار السن حول العدالة الرقمية في محافظتي جرش والمفرق استهدفت فئة كبار السن بما يقارب (٥٠) مشارك ومشاركة، وتم اعطاء المحاضرات من قبل متخصصين بهذا الجانب؛ لتوعيتهم حول المعلومات الصحيحة من المضللة وكذلك الدلائل التي تثبت صحة المحتوى من عدمه.

وتزامناً مع اليوم العالمي لكبار السن الذي يُصادف الأول من تشرين الأول من كل عام، قام المجلس وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ حملة إعلامية جاءت رسائلها لترسخ مفهوم الشيخوخة الإيجابية من خلال تركيزها على مجموعة محاور كالرعاية الصحية لهذه الفئة، العدالة الرقمية وتوفير أماكن آمنة لكبار السن، بما يضمن تحسين صحتهم النفسية، كما وجاءت رسائل الحملة المنشورة عبر شاشات الديجيتال الموزعة في مختلف مناطق العاصمة والتي وصلت مشاهداتها إلى (٣٧٧٧٧٧٧٨)؛ لتتفق مع المحاور الأساسية التي أكدت عليها الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، والتي يتم تقييمها؛ للوقوف على نقاط الضعف وتقويتها ونقاط القوة لتعزيزها.

الأسرة الأردنية بالأرقام

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الأردن بالارقام، ٢٠٢١

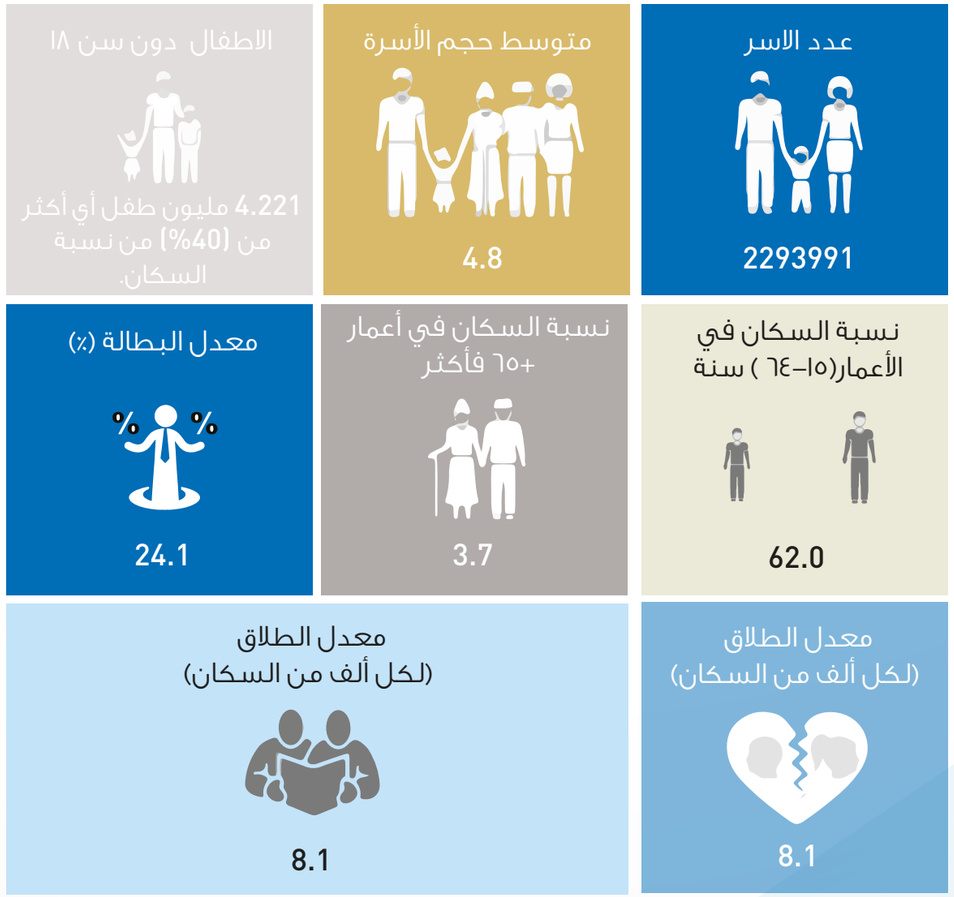

ثانياً:
مجال الإرشاد الأسري

قام المجلس وبالتعاون مع الهيئة الطبية الدولية بعقد ورشة عمل حول توسيع نطاق العمل في ايجاد طرق للدعم النفسي الاجتماعي في القطاعات المختلفة والخروج بتصور لدمج الدعم النفسي الاجتماعي في القطاعات المختلفة، وجاءت أبرز مخرجاتها في أهمية التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني ومنها مراكز الارشاد الأسري التابعة للمجلس في فتح عيادات نفسية تساهم في تقديم العلاج النفسي ضمن الأسس العلمية والعلاجية الصحيحة.

كما قام المجلس بالتعاون مع جمعية اليتيم المبدع في فتح مركز للارشاد الأسري ليخدم منطقة عمان الشرقية منطقة ماركا، وسيتم العمل مع المركز على مبادرة تقديم الارشاد الألكتروني والعمل على مأسسته مع مراكز الارشاد الأسري التابعة للمجلس.

ولأهمية التوعية في العديد من القضايا الأسرية قامت مراكز الارشاد الأسري التابعة للمجلس بعقد محاضرات توعوية لابناء المجتمع المحلي حول قضايا العنف الاسري والعنف ضد الطفل والمرأة بما يقارب (٢٠) محاضرة واستهداف (٤٠٠) من ابناء المجتمع المحلي.

كشفت الدراسة الوطنية التي أعدها المجلس ومنظمة اليونيسف حول العنف ضد الأطفال في الأردن ٢٠١٩-٢٠٢٠ بأنّ الأطفال في الفئة العمرية من(٨-١٧) سنة يتعرضون لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف بأنواعه المختلفة كالتالي:

انجازاتنا

أولاً:
مجال حماية الأسرة من العنف

قام المجلس بتعميم الدراسة الوطنية حول العنف ضد الأطفال والتي قام بتنفيذها المجلس بالتعاون مع منظمة اليونيسف وكافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهدفت الى التعرف على أشكال العنف الأكثر انتشارًا في الأردن، وتقييم مدى الوعي حول أشكال العنف ضد الأطفال، وأنماطها ووتيرتها ومدى انتشارها ، بالإضافة إلى تحديد الجهات التي ترتكب مثل هذه الممارسات وأية محددات خاصة بالسياقات أو بالجهات المرتكبة أو بالأطفال الضحية لمثل هذه الممارسات، بما في ذلك العوامل التي قد تدفع لحدوث مثل هذه الممارسات أو تردعها، والآليات المتاحة للمساعدة، وأنماط استخدامها ومدى فاعليتها من وجهة نظر الأطفال ومقدمي الرعاية الذين تعرضوا لتجارب العنف.

كما عمل المجلس بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتحت اشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف على إطلاق الخطة التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والعنف الأسري، وحماية الطفل للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ ليتم بعدها عقد ورشة عمل شارك بها "٣٠" مشارك ممثل عن المؤسسات المعنية على إعداد تقرير حول مدى التزام المؤسسات بتنفيذ انشطة الخطة، ورصد انجازات المؤسسات الوطنية وفق محاورها خلال الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢، و رصد التحديات والوقوف على الأسباب والمبررات التي تقف وراء عدم تحقيق بعض الأهداف في القطاعات المختلفة تمهيدًا لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لمناقشتها مع الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف واعتمادها ، ورفعها الى مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الاسرة ومجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات المناسبة .

ولضمان الاستجابة المتكاملة لحالات العنف الأسري من قبل المؤسسات مقدمة الخدمة، ولضمان التعامل معها وتقديم الخدمات اللازمة لها، وبما يحقق المصلحة الفضلى قام المجلس بتحديث نظام اتمتة حالات العنف، وإعداد المسودة النهائية بناءً على متطلبات المؤسسات المعنية تمهيدًا لاطلاق المرحلة التجريبية لمدة ستة أشهر في مناطق شرق عمان ممثلة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التابعة لوزارتي التنمية الاجتماعية والصحة، وذلك ضمن آلية إشرافية مباشرة ومكثفة للإشراف والمتابعة لتطبيق النظام، وتفعيله من قبل المؤسسات المعنية، وتقييم مدى استخدامه والتحديات والمعوقات التي يواجها النظام بالاضافة إلى تدريب العديد من العاملين والعاملات في وزارة التنمية الاجتماعية ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الصحة، وإدارة حماية الاسره " ليبلغ عددهم ما يقارب (١٦٠) متدرب ومتدربة مؤهلين لاستخدام نظام الأتمتة.

كما قام المجلس وبالشراكة مع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع آلية لمتابعة تطبيق دليل العاملين في وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري، وذلك من خلال تشكيل لجنة لمتابعة تطبيق وتفعيل دليل العاملين في الوزارة ، بالاضافة إلى إعداد واعتماد الخطة التنفيذية لتطبيق وتفعيل دليل العاملين من خلال ورشتي عمل تم عقدهم ل"٦٠"مشارك من المعنين في الوزارة حيث تضمنت هذه الخطة آليات المتابعة والاشراف ومؤشرات قياس حول مدى الالتزام بتطبيق الدليل، وحماية الطفل و معيقات وتحديات التطبيق كما تم تدريب عدد من العاملين في شعب حماية الأسرة - وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، والعنف الأسري، وحماية الطفل حيث بلغ عدد المتدربين على الدليل "٥٠" متدرب.

وكذلك تم العمل على تطوير دليل اجراءات ادارة حماية الأسرة والاحداث للتعامل مع حالات العنف الاسري والاعتداءات الجنسية وحماية الطفل بالشراكة مع منظمة اليونيسف ليكون مرجع للعاملين عند التعامل مع حالات العنف ، وتم تدريب "٧٥" متدرب من مقدمي الخدمات العاملين في إدارة حماية الأسرة والاحداث على دليل الاجراءات.

كما وقام المجلس وبالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة للشؤون اللاجئين بناءً على المرجعيات الوطنية وأفضل الممارسات العالمية ولغايات اضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات المهنية لكافة العاملين مع حالات العنف ؛ باعداد دليل ارشادي للعاملين مع حالات العنف حول مبادئ وقواعد وآليات تطبيق النهج المركز على المساء اليهم (الناجين من العنف) حيث تم تحديد الاحتياجات الفعلية للمؤسسات مقدمة الخدمة لتعزيز مفهوم النهج المرتكز على المساء اليهم (الناجين من العنف)، وتدريب (٣٠ متدرب) من العاملين في المؤسسات المعنية على الدليل ورفع كفاءتهم وتدريبيهم .